

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان
وعضوية القضاة السادة

نور الدين جرادات ، عادل خصاونة ، د. محمد فريحات ، د. عرار خريس

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠٠٤/٢٧٦٧

المميز : ناصر ابراهيم احمد الشوبكي .

وكيله المحامي نضال نوفل .

المميز ضده : داود محمد داود المبيضين .

وكيله المحامي فراس الطويل .

بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٣/٥٦٨٠ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤ المتضمن رد الاستئناف
موضوعاً وتأبيد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان رقم ٢٠٠٣/١١٣٢
تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٣ القاضي عدم قبول لائحة الادعاء المتقابل واعادة الاوراق لمصدرها.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- لقد نصت المادة (٢/١١٦) من قانون اصول المحاكمات المدنية على أن يحق للمدعي عليه أن يقابل أي ادعاء من ادعاءات المدعي باي طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعي بطلباته كلها او بعضها او أن يحكم له بها مقيدة لمصلحة المدعي عليه .
- ٢- وبالتناوب لم يشترط المشرع في هذا البند أن يكون ادعاء المدعي عليه مرتبط بالدعوى الاصلية او متولد عنها او أن تكون بينه وبين الدعوى الاصلية مناسبة .
- ٣- وبالتناوب أخطأت محكمة استئناف حقوق عمان بردها لاستئناف المميز بالاستناد إلى أن الادعاء المتقابل المقدم من قبل المميز غير مرتبط بالدعوى الاصلية وليس بينه وبين الدعوى الاصلية مناسبة بقولها أن هذا ما استقر عليه الفقه والقضاء حيث لا اجتهاد في مورد النص .

٤- وبالتناوب وبالرجوع إلى الكمبيالة المبرزة من قبل المميز ضده تجد محكمتم انه ورد في متن هذه الكمبيالة (والقيمة وصلتنا بخصوص انتهاء اعمال البناء) أي أن هذه الكمبيالة قد اعطيت للمميز ضده بمناسبة قيام المميز باعمال البناء في عقاره على سبيل التأمين وبالتالي فان الادعاء المتقابل مرتبط بالدعوى الاصلية وبينه وبين الدعوى الاصلية مناسبة .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٤ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها رد التمييز شكلاً ومضموناً وتأييد القرار المميز وتضمين المميز الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي داود محمد داود المبيضين قد اقام الدعوى رقم ٢٠٠٣/١١٣٢ لدى محكمة صلح حقوق شمال عمان ضد المدعى عليه ناصر ابراهيم الشوبكي بطلب مبلغ (٨٠٠) دينار قيمة كمبيالة مستحقة الدفع بتاريخ ١/٩/٢٠٠٢ ومحركة لصالح المدعي بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠٢ مع تضمينه الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام.

نظرت محكمة الصلح الدعوى وسارت باجراءاتها حيث قدم وكيل المدعى عليه بجلسة ١٠/٩/٢٠٠٣ لائحة جوابية على لائحة الدعوى أقر فيها بتحرير الكمبيالة الا انه لم يسلم بانها مستحقة الدفع وانما اعطيت تأمين على الدفعة الأولى التي دفعها المدعي للمدعى عليه تنفيذ اعمال البناء المتفق عليه . وبالتناوب فقد تعهد المدعي باعادة هذه الكمبيالة للمدعى عليه بعد مباشرته العمل وبالبحث طلب رد الدعوى مع الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة . ثم قدم وكيل المدعى بينته وهي عبارة عن الكمبيالة المطالب بقيمتها (المبرز م/١) .

وبجلسة ١٢/١٠/٢٠٠٣ قدم وكيل المدعى عليه لائحة ادعاء متقابل يطالب فيها المدعي (المدعى عليه بالتقابل) بقيمة اعمال منجزة واثمان مواد بناء وعدد يدوية وادوات بناء مقدرة لغايات الرسوم بمبلغ خمسمائة دينار . وتضمينه الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة والفائدة القانونية .

الا أن محكمة الصلح وبجلسة ٢٠٠٣/١١/١٣ قررت عدم قبول لائحة الادعاء بالتقابل لعدم توفر أي حالة من الحالات الواردة في المادة ١١٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية .

لم يلق القرار الصلحي آنف الذكر قبولاً من المدعي بالتقابل وطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان طالباً فسخه للأسباب الواردة بلائحة الاستئناف المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٠ .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية تدقيقاً تحت رقم ٢٠٠٣/٥٦٨٠ وبتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤ اصدرت قرارها المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف واعادة الأوراق لمصدرها .

لم يرض المدعي بالتقابل بالحكم الاستئنافي سالف البيان ، وطعن فيه تمييزاً لدى محكمة التمييز بعد حصوله على الاذن بالتمييز رقم ٢٠٠٤/١٣٠٧ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ الصادر عن القاضي المفوض من معالي رئيس محكمة التمييز - طالباً نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ .

بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٦ قدم وكيل المميز ضده بعد تبليغه لائحة التمييز بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٢ لائحة جوابية طلب فيها رد التمييز وتأيد الحكم المميز مع تضمين المميز الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة .

وعن أسباب التمييز كافة :

ومفادها أن المادة ١١٦/٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية قد اجازت للمدعي عليه أن يقابل أي ادعاء من ادعاءات المدعي باي طلب يترتب على اجابته الا يحكم بطلباته كلها او بعضها او أن يحكم له بها مقيدة لمصلحة المدعي عليه .

ولم تشترط هذه الفقرة أن يكون ادعاء المدعي عليه مرتبطاً بالدعوى الاصلية او متولد عنها او أن تكون بينه وبين الدعوى الاصلية مناسبة .

فضلاً عن أن هذه الكمبيالة قد اعطيت للمميز ضده بمناسبة قيام المميز باعمال البناء في عقاره .

وفي الرد على ذلك نجد أن المشرع في المادة ١١٦/٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية ، قد اجاز للمدعي عليه أن يقابل أي ادعاء من ادعاءات المدعي بطلب يكون من شأنه اجابته منع الحكم على المدعي عليه بطلبات المدعي كلها او بعضها ومبني جواز الطلبات اللازمة في هذه الحالة انها من مقتضيات حق الدفاع لأنها تتطوي على وسائل دفاع تؤدي اذا اجيبت إلى تجنب الحكم على المدعي عليه .

وحيث أن الكميالة المطالب بقيمتها والمحركة من المدعي بالتقابل قد تضمنت عبارة (والقيمة وصلتنا بخصوص انتهاء اعمال البناء) .

وحيث أن المدعي بالتقابل يطالب المدعي عليه بالتقابل (المميز ضده) بقيمة اعمال منجزة واثمان مواد بناء الخ .

وحيث أن الحكم للمدعي بالتقابل بقيمة هذه الأعمال واثمان مواد البناء في حالة ثبوت ذلك يترتب عليه عدم الحكم للمدعي الاصيل (المدعي عليه بالتقابل) بكل طلباته او بعضها.

فإن ما يترتب على ذلك أن ادعاء المدعي بالتقابل يكون مقبولاً خلافاً لما ذهبت إليه محكمة الاستئناف بحكمها على الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المميز لورود هذه الأسباب عليه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض الحكم المميز واعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف للسير فيها على ضوء ما بيناه آنفاً ومن ثم اصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٧ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/١٦م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق/ أ.ع